المسؤولية المدنية لمزوّد خدمة الذكاء الاصطناعي عن الأضرار الناشئة عن معالجة البيانات (دراسة مقارنة)

أ.م.د فاطمة عبد الرحيم المسلماوي

كلية الزراعة / قسم المحاصيل الحقلية/ كلية القانون/جامعة المستقبل

fatimaal-muselmawi@uomus.edu.iq

الملخص:

يشكل الذكاء الاصطناعي تحدياً قانونياً يستوجب تطوير قواعد المسؤولية المدنية التقليدية لمواكبة خصوصية هذه التقنية وتحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد وتشجيع الابتكار، معالجة البيانات بالذكاء الاصطناعي تمس حقوقاً أساسية كالخصوصية وحماية البيانات الشخصية وعدم التمييز والكرامة الإنسانية، مما يستدعي إطاراً قانونياً واضحاً وشاملاً. ويمكن الاستفادة من التجارب الأوروبية والفرنسية في تطوير التشريع العراقي مع مراعاة الخصوصية المحلية.

المسؤولية المدنية لمزود خدمة الذكاء الاصطناعي ليست عائقاً للتطور التقني، بل ضمانة لبناء ثقة المجتمع وحافز لتطوير أنظمة آمنة ومسؤولة، فالابتكار المسؤول أساس التنمية المستدامة في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي، معالجة البيانات، المسؤولية المدنية، حماية البيانات الشخصية، القانون المدني العراقي، لائحة الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

Artificial intelligence constitutes a contemporary legal challenge that necessitates the evolution of traditional civil liability principles to accommodate the sui generis nature of this technology and to strike a balance between the protection of individual rights and the promotion of innovation. The processing of data through artificial intelligence implicates fundamental rights, including the right to privacy, the right to personal data protection, the right to non-discrimination, and the right to human dignity, thereby requiring a clear, comprehensive, and robust legal framework. European and French jurisprudence may serve as instructive models for the development of Iraqi legislation, subject to due consideration of local cultural, social, and economic particularities.

The civil liability of artificial intelligence service providers should not be construed as an impediment to technological advancement, but rather as a safeguard for fostering public trust and as an incentive for developing secure, accountable, and transparent systems. Responsible innovation constitutes the optimal pathway toward achieving sustainable development in the digital era.

Keywords: Artificial Intelligence, Data Processing, Civil Liability, Personal Data Protection, Iraqi Civil Law, EU Regulation.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولاً تقنياً عميقاً، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أحد الركائز الأساسية في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل تحول إلى نظام معقد قادر على معالجة كميات هائلة من البيانات، واتخاذ قرارات مستقلة أو شبه مستقلة، والتعلم من التجارب السابقة بما يسمى التعلم الآلي وقد أدى هذا التطور إلى ظهور تحديات قانونية جديدة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدام هذه التقنيات في معالجة البيانات الشخصية أو الحساسة.

أولاً: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل الآتي:

من يتحمّل المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن معالجة البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي في ظل القانون العراقي والمقارن؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، من بينها:

1. ما هي الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهل يمكن اعتبارها "شخصاً قانونياً" مستقلاً؟
2. ما هو نطاق معالجة البيانات في البيئة الرقمية، وما هي الأضرار المحتملة الناجمة عنها؟
3. هل يمكن تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية (العقدية والتقصيرية) على مزودي خدمات الذكاء الاصطناعي؟
4. ما هي شروط المسؤولية المدنية في هذا السياق، وما هي أسباب الإعفاء المحتملة؟
5. كيف عالجت التشريعات المقارنة هذه المسألة، وما مدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير التشريع العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً حديثاً وحيوياً يرتبط بالتطور التكنولوجي المتسارع، والذي يفرض على المشرع والفقه والقضاء ضرورة مواكبة هذه المستجدات. وتبرز أهمية البحث من خلال:

1. الحاجة الملحة لتطوير القواعد القانونية :إذ أن القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية قد لا تكون كافية لمعالجة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، نظراً لخصائصه الفريدة مثل الاستقلالية والتعلم الذاتي.
2. حماية حقوق الأفراد :يهدف البحث إلى تعزيز حماية الأفراد المتضررين من معالجة البيانات بطرق غير مشروعة أو خاطئة، وضمان حصولهم على التعويض المناسب.
3. تحقيق التوازن بين الابتكار والحماية القانونية :إذ يسعى البحث إلى اقتراح حلول قانونية لا تعيق التطور التقني، بل تخلق بيئة قانونية آمنة تشجع على الابتكار المسؤول.
4. سد الفراغ التشريعي :يساهم البحث في إثراء النقاش الفقهي حول ضرورة سن تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي في العراق، على غرار ما فعلت دول أخرى مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات، وبيان موقعها في منظومة القانون المدني.
2. تحديد الأساس القانوني للمسؤولية المدنية لمزودي خدمات الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي والمقارن.
3. دراسة شروط المسؤولية المدنية في سياق الذكاء الاصطناعي.
4. بيان أسباب الإعفاء من المسؤولية وحدودها في ظل المخاطر التقنية.
5. تقديم توصيات تشريعية وقضائية لتطوير النظام القانوني العراقي في هذا المجال.

رابعاً: منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن كمنهجين رئيسين، إذ سنعمل على تحليل النصوص القانونية الواردة في القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951، ومقارنتها بالتشريعات الأوروبية، لا سيما لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي (EU AI Act) التي تم إقرارها في 2024، والقانون الفرنسي المتعلق بحماية البيانات الشخصية، فضلاً عن الاستعانة بالفقه والقضاء المقارن لاستخلاص المبادئ القانونية الملائمة.

خامساً: خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين يحتوي كل مبحث على مطلبين، نتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات، وفي المبحث الثاني المسؤولية المدنية وشروطها وحدودها.

المبحث الأول

الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الإنجازات التقنية في العصر الحديث، وقد أحدث تحولاً جذرياً في طريقة معالجة البيانات وتحليلها واستخدامها. ولفهم المسؤولية المدنية المترتبة على استخدام هذه التقنيات، لا بد من الوقوف أولاً على مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه، ثم بيان الطبيعة القانونية لمعالجة البيانات، وهو ما سنتناوله في مطلبين.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه

إن تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي بدقة يُعد أمراً ضرورياً لبناء أساس قانوني متين للمسؤولية المدنية، إذ أن التكييف القانوني للأضرار وتحديد المسؤول عنها يعتمد بشكل كبير على فهم طبيعة هذه التقنية وخصائصها المميزة.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن الأنظمة الإلكترونية التقليدية.

لم يتفق الفقه التقني والقانوني على تعريف موحد للذكاء الاصطناعي، نظراً لتعدد تطبيقاته وتطوره المستمر. إلا أنه يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: "مجموعة من التقنيات والبرمجيات التي تمكّن الآلة من محاكاة القدرات

الذهنية البشرية، مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرارات، وذلك من خلال معالجة كميات كبيرة من البيانات وتحليلها" [1] ، وعرف ايضا " هو الذكاء الذي تبديه الاله والبرامج كما يحاكي القدرة الذهنية البشرية وأنماط عمله " [2]

وقد عرّفته المفوضية الأوروبية في اقتراحها للائحة الذكاء الاصطناعي بأنه: "نظام برمجي يُظهر سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئته واتخاذ إجراءات – بدرجة معينة من الاستقلالية – لتحقيق أهداف محددة" [3]

أما التمييز بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة الإلكترونية التقليدية، فيكمن في عدة نقاط جوهرية:

أولاً ـ القدرة على التعلم الذاتي :بينما تعمل الأنظمة التقليدية وفق خوارزميات ثابتة ومحددة مسبقاً، يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرة على التعلم من البيانات وتطوير أدائه تلقائياً دون تدخل بشري مباشر، وهو ما يُعرف بـ"التعلم الآلي.(Machine Learning) " [4]

ثانياً ـ الاستقلالية في اتخاذ القرارات :تتطلب البرامج التقليدية تعليمات صريحة لكل حالة، بينما يستطيع الذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات في مواقف جديدة لم يُبرمج عليها مسبقاً، مما يُضفي عليه صفة "الاستقلالية النسبية" [5]

ثالثاً ـ التعامل مع البيانات الضخمة :يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته الفائقة على معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات (Big Data) في وقت قصير، واستخلاص أنماط وعلاقات معقدة قد يستحيل على البشر اكتشافها [6]

رابعاً ـ التكيف والتطور :تظل البرامج التقليدية ثابتة ما لم يُحدّثها المبرمج، بينما تتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي باستمرار من خلال التغذية الراجعة والتجارب المتراكمة [7]

هذه الخصائص المميزة تجعل من الذكاء الاصطناعي كياناً تقنياً فريداً يصعب إخضاعه للقواعد التقليدية دون تعديل أو تطوير، وهو ما يُشكل التحدي الأكبر أمام المشرع والقضاء.

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي:

إن الخصائص الفنية للذكاء الاصطناعي لها انعكاسات قانونية مباشرة على تحديد المسؤولية المدنية، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولاً – الاستقلالية:

---

[1] د. أنور سلطان، *القانون والتكنولوجيا الحديثة – دراسة في الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 27.

[2] د. باسم محمد فاضل، الوسائل البديلة للتعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية . مصر،٢٠٢٣. ص ٢٨

[3] European Commission, *Proposal for a Regulation Laying Down Harmonised Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act)*, Brussels, 2021, Article 3(1).

[4] Russell, S. & Norvig, P., *Artificial Intelligence: A Modern Approach*, 4th ed., Pearson Education, London, 2021, p. 37.

[5] د. أنور سلطان، القانون، مصدر سابق، ص 54.

[6] Bishop, C. M., *Pattern Recognition and Machine Learning*, Springer, New York, 2006, p. 5.

[7] Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A., *Deep Learning*, MIT Press, Cambridge, 2016, p. 18.

تُعد الاستقلالية من أبرز خصائص الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للنظام اتخاذ قرارات دون تدخل بشري مباشر[8] ، وهذا يثير تساؤلاً قانونياً مهماً: هل يمكن نسبة (الخطأ بمفهومه التقليدي) إلى مزود الخدمة عندما يكون القرار الضار قد اتخذه النظام بشكل مستقل؟

في القانون المدني العراقي، يُعرّف الخطأ بأنه "الإخلال بالتزام قانوني مع إدراك المخل بأن فعله يرتب مسؤولية". والإدراك هنا يفترض وجود إرادة واعية، وهو أمر غير متوافر في الآلة. لذلك، يذهب بعض الفقه إلى ضرورة تطوير مفهوم "الخطأ التقني" أو "الخطأ الافتراضي" الذي يُنسب إلى من أطلق النظام في التداول دون ضمانات كافية [9]

ثانياً ـ خاصية الصندوق الأسود:

تعمل العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي، لا سيما تلك القائمة على الشبكات العصبية العميقة(Deep Learning) ، بطريقة معقدة يصعب تفسيرها حتى على مطوريها، وهو ما يُعرف بظاهرة "الصندوق الأسود .(Black Box) " وهذا يُشكل عقبة كبيرة أمام المتضرر في إثبات العلاقة السببية بين خطأ مزود الخدمة والضرر الذي لحق به [10] ففي حين تقضي القواعد العامة بأن "على المدعي إثبات دعواه"، يُصبح من المتعذر على المتضرر – الذي لا يملك الخبرة التقنية – إثبات أن الضرر نشأ عن خلل في خوارزميات النظام أو عن بيانات خاطئة تم تغذيته بها. لذلك، يطالب العديد من الفقهاء بتطبيق قرينة قانونية أو قلب عبء الإثبات لصالح المتضرر [11]

ثالثاً ـ التعلم المستمر وتغيّر سلوك النظام:

بما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتعلم وتتطور باستمرار، فإن سلوكها بعد إطلاقها قد يختلف عما كان مقصوداً من قبل المطور أو مزود الخدمة. فقد يقوم النظام بمعالجة البيانات بطريقة لم تكن متوقعة، مما يسبب أضراراً للمستخدمين أو الغير [12] ، وهنا يثور التساؤل: هل يُسأل مزود الخدمة عن سلوك النظام الذي لم يكن بوسعه توقعه أو التحكم فيه؟

يرى البعض أن مزود الخدمة يتحمل مسؤولية "حراسة الشيء الخطر"، أسوة بالمسؤولية عن الآلات والمعدات، حتى وإن لم يكن بوسعه التحكم الكامل في سلوك النظام. بينما يذهب رأي آخر إلى ضرورة التمييز بين الأضرار

---

[8] د. أنور سلطان، *القانون، مصدر سابق، ص* ١٠١.

[9] د. حسن الهداوي، *المسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي – دراسة مقارنة*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2019، ص 214.

[10] د. عادل عبد العال، *الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية – دراسة في تحديات الإثبات في الأنظمة الذكية*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021، صـ 132.

[11] د. محمود السعدي، *المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 188.

[12] David Fernández Llorca et al., *Liability regimes in the age of AI: a use-case driven analysis of the burden of proof*, 2022.

الناجمة عن عيب في التصميم الأصلي – والتي يُسأل عنها المطور أو مزود الخدمة – وبين الأضرار الناجمة عن تطور غير متوقع للنظام، والتي قد تُعد من قبيل "القوة القاهرة" المعفية من المسؤولية [13]

رابعاً ـ تعدد الأطراف المتدخلة:

لا ينشأ نظام الذكاء الاصطناعي من فراغ، بل يمر بمراحل متعددة تشمل: التصميم والتطوير، وتوفير البيانات، والتدريب، والاختبار، والنشر، والصيانة. وقد يشارك في هذه المراحل أطراف متعددة: المطور، ومزود البيانات، ومزود البنية التحتية السحابية، ومزود الخدمة النهائي، والمستخدم. وهذا التعدد يُعقّد مسألة تحديد المسؤول الحقيقي عن الضرر.

فهل يُسأل المطور عن الأضرار الناجمة عن بيانات خاطئة لم يكن له دور في جمعها؟ وهل يُسأل مزود البيانات عن سوء استخدام النظام لتلك البيانات بطريقة لم يتوقعها؟ هذه التساؤلات تتطلب تطوير نظرية قانونية شاملة تأخذ بعين الاعتبار "السلسلة السببية المتعددة" في إنتاج الضرر [14]

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية لمعالجة البيانات

إن معالجة البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي ليست مجرد عملية تقنية، بل هي نشاط قانوني له آثار مباشرة على حقوق الأفراد وحرياتهم، لا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. ولفهم المسؤولية المدنية المترتبة على هذا النشاط، لا بد من بيان ماهية معالجة البيانات ونطاقها، ثم تحديد طبيعة العلاقة القانونية بين مزود الخدمة والمستخدم.

الفرع الأول: ماهية معالجة البيانات ونطاقها في البيئة الرقمية.

تُعرّف البيانات هي أي معلومات تمت ترجمتها إلى أشكال مختلفة لمعالجتها وتحويلها وإدارتها ونقلها [15] ، تُعرّف معالجة البيانات بأنها: "" أي عملية أو مجموعة من العمليات تُجرى على البيانات الشخصية أو على مجموعات من البيانات الشخصية، سواء بوسائل آلية أم غير آلية، مثل الجمع، أو التسجيل، أو التنظيم، أو البنية، أو الحفظ، أو التكييف، أو التعديل، أو الاسترجاع، أو الاطلاع، أو الاستخدام، أو الإفصاح بالنقل، أو النشر أو الإتاحة، أو المواءمة، أو الدمج، أو التقييد، أو المحو، أو الإتلاف" [16]

---

[13] The Law of AI Is the Law of Risky Agents Without Intentions – v Ian Ayres (2023) ،*The University of Chicago Law Review*.

[14] لائحة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي (AI Act): تُعرّف وتُميّز أدوار الفاعلين (المطوّر/المزوّد، الناشر/المُشغِّل، المستورد، الموزّع) وتوزّع الالتزامات وفق كل دور، بما يعكس سلسلة فاعلين متعددة على امتداد التصميم، التدريب، الإتاحة، والنشر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تعرض إطار دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي (التصميم والتخطيط، جمع ومعالجة البيانات، بناء النماذج، التحقق/الاعتماد، النشر، التشغيل والمراقبة) وترتبط كل مرحلة بفاعلين مختلفين ومسؤوليات مرتبطة بالمساءلة.

[15] د. خالد ممدوح إبراهيم، التحول الرقمي وحماية البيانات والمعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥ ،ص ١٩٤.

[16] اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي، المادة 2/4.

وهذا التعريف الوارد في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) يُعد من أشمل التعاريف، إذ يشمل كافة أشكال التعامل مع البيانات، بدءاً من جمعها وانتهاءً بإتلافها.

أما في سياق الذكاء الاصطناعي، فإن معالجة البيانات تكتسب أبعاداً إضافية، منها:

أولاً ـ المعالجة الآلية الكاملة :حيث يقوم النظام بمعالجة البيانات دون تدخل بشري مباشر، مما يزيد من احتمالية وقوع أخطاء أو انتهاكات دون علم أو إرادة مزود الخدمة [17]

ثانياً ـ المعالجة الضخمة :تتعامل أنظمة الذكاء الاصطناعي مع كميات هائلة من البيانات، مما يجعل من الصعب – إن لم يكن مستحيلاً – مراقبة كل عملية معالجة والتأكد من مشروعيتها.

ثالثاً ـ المعالجة المعقدة :تشمل معالجة البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي عمليات معقدة مثل: التنقيب في البيانات، والتحليل التنبؤي ، وإنشاء ملفات تعريفية مفصلة عن الأفراد، وهي عمليات قد تنطوي على مخاطر جسيمة على الخصوصية [18]

رابعاً ـ المعالجة العابرة للحدود :غالباً ما تُعالج البيانات في سحابة إلكترونية موزعة عبر عدة دول، مما يُثير إشكاليات تتعلق بالقانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي [19]

وتنطوي معالجة البيانات بهذه الطريقة على أخطار متعددة، منها:

1. **انتهاك الخصوصية :**من خلال جمع بيانات شخصية دون علم أو موافقة صاحبها، أو استخدامها لأغراض غير مشروعة [20]
2. **التمييز الآلي :**قد تؤدي الخوارزميات إلى اتخاذ قرارات تمييزية بناءً على العرق أو الجنس أو الدين، نتيجة لتحيزات موجودة في البيانات التدريبية.
3. **فقدان البيانات أو اختراقها :**مما يعرض المستخدمين لمخاطر السرقة والاحتيال والابتزاز.
4. **استخدام البيانات في أغراض ضارة :**مثل التلاعب السياسي أو الإعلانات المضللة [21]

---

[17] European Commission, *White Paper on Artificial Intelligence: A European Approach to Excellence and Trust*, Brussels, 2020, p. 12.

[18] توضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذه التوصية أن أنظمة الذكاء الاصطناعي "تقوم على معالجة ضخمة ومعقدة للبيانات، تشمل تقنيات التنقيب والتحليل التنبؤي وبناء الملفات التعريفية للأفراد"، وأن هذه العمليات "قد تؤدي إلى آثار غير متوقعة على الخصوصية وحماية البيانات الشخصية" ، OECD, *Recommendation of the Council on Artificial Intelligence*, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 2019, pp. 10–11.

[19] تؤكد الأونكتاد في تقريرها أن "الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي غالباً ما تُنفَّذ عبر بنى تحتية سحابية متعددة الجنسيات، مما يجعل معالجة البيانات ذات طابع عابر للحدود، ويثير تحديات بشأن القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي بين الدول."، United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Data Protection and Privacy Legislation Worldwide*, Geneva, 2021, p. 7.

[20] د. أميرة بدوي نجم، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،٢٠٢٥، ص٧١.

[21] يشير تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى أن معالجة البيانات في أنظمة الذكاء الاصطناعي تنطوي على أخطار متعددة، من بينها: انتهاك الخصوصية نتيجة جمع أو استخدام بيانات دون موافقة، وظهور التمييز الآلي بسبب تحيزات البيانات التدريبية، إضافةً إلى مخاطر فقدان أو اختراق البيانات، واستغلالها في أغراض غير مشروعة مثل التلاعب السياسي أو نشر المعلومات المضللة، European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), *Getting the Future Right – Artificial*

الفرع الثاني: العلاقة بين مزوّد خدمة الذكاء الاصطناعي والمستخدم.

تُعد طبيعة العلاقة القانونية بين مزود الخدمة والمستخدم من المسائل الجوهرية في تحديد نوع المسؤولية المدنية ومداها. وهذه العلاقة قد تكون عقدية أو غير عقدية، بحسب الظروف.

أولاً ـ العلاقة العقدية:

في أغلب الحالات، تنشأ علاقة عقدية بين مزود خدمة الذكاء الاصطناعي والمستخدم، سواء كان ذلك عقد بيع (عند شراء برنامج ذكاء اصطناعي)، أو عقد خدمة (عند الاشتراك في خدمة سحابية)، أو عقد ترخيص استخدام. وغالباً ما تُبرم هذه العقود بصيغة عقود إذعان، حيث يضع مزود الخدمة شروطاً نموذجية لا يملك المستخدم سوى قبولها أو رفضها دون إمكانية التفاوض على بنودها [22]

وتتضمن هذه العقود عادة شروطاً تتعلق بمعالجة البيانات، مثل:

- نوع البيانات التي سيتم جمعها ومعالجتها.
- الأغراض المشروعة لاستخدام هذه البيانات.
- مدة الاحتفاظ بالبيانات وطريقة حذفها.
- التزامات مزود الخدمة بحماية البيانات من الاختراق أو التسريب.
- حقوق المستخدم في الاطلاع على بياناته وتصحيحها أو حذفها [23]

وبموجب هذه العلاقة العقدية، يلتزم مزود الخدمة بتنفيذ التزاماته بحسن نية، ويكون مسؤولاً عن أي إخلال بهذه الالتزامات وفقاً لقواعد المسؤولية العقدية المنصوص عليها في القانون المدني العراقي، لا سيما المواد (168-172) المتعلقة بالتعويض عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه.

ومع ذلك، فإن هذه العقود تثير عدة إشكاليات قانونية:

1. **عدم التوازن العقدي :**نظراً لطبيعتها الإذعانين، قد تتضمن هذه العقود شروطاً تعسفية تعفي مزود الخدمة من المسؤولية أو تحد منها بشكل مجحف. وهنا يثور التساؤل عن مدى صحة هذه الشروط في ظل المادة (170) من القانون المدني العراقي التي تمنع الاتفاق المسبق على الإعفاء من المسؤولية عن الغش أو الخطأ الجسيم [24]
2. **غموض الشروط التعاقدية :**غالباً ما تُصاغ شروط الاستخدام بلغة قانونية وتقنية معقدة يصعب على المستخدم العادي فهمها، مما يُثير الشك في وجود رضا حقيقي ومستنير بالعقد.

Intelligence and Fundamental Rights, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020, pp. 22–24.

[22] د. محمد عبد الظاهر حسين، *العقود الإلكترونية في القانون المدني – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 212.

[23] د. خالد محمد حسين، *حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، صـ 147.

[24] المادة ١٧٠ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

3. **تعديل الشروط من جانب واحد :**تحتفظ معظم شركات التقنية بحق تعديل شروط الاستخدام في أي وقت دون موافقة مسبقة من المستخدم، وهو ما يتعارض مع مبدأ القوة الملزمة للعقد.
4. **الإحالة إلى سياسات خصوصية منفصلة :**كثيراً ما تُحيل شروط الاستخدام إلى "سياسة الخصوصية" دون أن تكون هذه السياسة جزءاً واضحاً من العقد، مما يُضعف الحماية القانونية للمستخدم.

ثانياً ـ العلاقة غير العقدية:

في حالات أخرى، قد لا تكون هناك علاقة عقدية مباشرة بين مزود الخدمة والمتضرر، كما في الحالات الآتية:

1. **الأضرار اللاحقة بالغير :**عندما يتسبب نظام الذكاء الاصطناعي في أضرار لأشخاص ليسوا أطرافاً في العقد، مثل تسريب بيانات شخصية لأشخاص لم يستخدموا الخدمة مباشرة، أو اتخاذ قرارات تمييزية تضر بفئة معينة من المجتمع [25]
2. **معالجة البيانات بالمخالفة للقانون :**حتى في ظل وجود علاقة عقدية، إذا قام مزود الخدمة بمعالجة البيانات بطريقة تخالف القانون أو النظام العام أو الآداب العامة، فإنه يُسأل على أساس المسؤولية التقصيرية، عملاً بالمادة (186) من القانون المدني العراقي التي تنص على أن "كل تعدٍّ يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذُكر في المواد السابقة يستوجب التعويض" [26]
3. **البيانات المجمّعة من مصادر عامة :**قد يجمع مزود الخدمة بيانات من مصادر متاحة للعموم (مثل وسائل التواصل الاجتماعي أو السجلات العامة) دون علاقة عقدية مع أصحابها، ثم يستخدمها في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، مما قد يسبب أضراراً لهؤلاء الأشخاص [27]

في هذه الحالات، يكون الأساس القانوني للمسؤولية هو المسؤولية التقصيرية، والتي تقوم على ثلاثة أركان رئيسة: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثاني.

ثالثاً ـ الطبيعة المختلطة للعلاقة:

في العديد من الحالات، قد تكون العلاقة بين مزود الخدمة والمستخدم ذات طبيعة مختلطة، تجمع بين الجانب العقدي والجانب التقصيري. فقد يكون هناك عقد ينظم استخدام الخدمة، لكن الضرر الناجم عن معالجة البيانات قد يشكل في الوقت نفسه انتهاكاً لحق أساسي محمي قانوناً (كالحق في الخصوصية) [28]

وفي هذه الحالات، يثور الخلاف الفقهي حول إمكانية الجمع بين المسؤوليتين (العقدية والتقصيرية) أو الخيار بينهما. ففي القانون الفرنسي، ساد مبدأ "عدم جواز الجمع الذي يقضي بأن وجود عقد بين الطرفين يمنع المتضرر من

---

[25] د. خالد حسن أحمد لطفي الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية و الجنائية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٥،ص٤٦.

[26] المادة ١٨٦ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

[27] Müge Fazlıoğlu ،«Training AI on personal data scraped from the web» ،International Association of Privacy Professionals (IAPP) News, 8 2023.

[28] Hacker, P., Krestel, R., Grundmann, S. & Naumann, F., "Explainable AI under Contract and Tort Law: Legal Incentives and Technical Challenges", *Artificial Intelligence and Law*, Vol. 28, No. 4, 2020, pp. 415–439.

التمسك بقواعد المسؤولية التقصيرية. إلا أن الاتجاهات الحديثة، لا سيما في قضايا حماية البيانات والذكاء الاصطناعي، تميل إلى السماح للمتضرر بالخيار بين المسؤوليتين أو الجمع بينهما، تحقيقاً للحماية الأوفى لحقوقه، وهو ما أخذت به بعض القوانين الحديثة.

المبحث الثاني

المسؤولية المدنية عن أضرار معالجة البيانات بالذكاء الاصطناعي

بعد أن تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات، ننتقل الآن إلى دراسة المسؤولية المدنية المترتبة على الأضرار الناجمة عن هذه المعالجة. وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في الأول صور المسؤولية المدنية (العقدية والتقصيرية)، وفي الثاني شروط المسؤولية وحدودها.

المطلب الأول

صور المسؤولية المدنية

إن تحديد صورة المسؤولية المدنية (عقدية أم تقصيرية) له أهمية عملية كبيرة، إذ يترتب على ذلك اختلاف في القواعد الموضوعية والإجرائية المطبقة، مثل عبء الإثبات، ومدة التقادم، ونطاق التعويض، وإمكانية الاتفاق على تحديد المسؤولية أو الإعفاء منها.

الفرع الأول: المسؤولية العقدية لمزوّد الخدمة

تقوم المسؤولية العقدية عندما يكون هناك عقد صحيح بين مزود خدمة الذكاء الاصطناعي والمستخدم، وينشأ عن إخلال أحد الطرفين بالتزاماته التعاقدية ضرر للطرف الآخر. وتُنظم هذه المسؤولية في القانون المدني العراقي في المواد (168-172) والمواد (246-247).

أولاً - الأساس القانوني للمسؤولية العقدية:

تنص المادة (168) من القانون المدني العراقي على أن: "إذا استحال على المدين تنفيذ التزامه عيناً حُكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه" [29]

وبموجب هذا النص، فإن مزود خدمة الذكاء الاصطناعي يُسأل عقدياً في الحالات الآتية:

1. **عدم تنفيذ الالتزام :**كأن يلتزم مزود الخدمة بتوفير نظام ذكاء اصطناعي قادر على معالجة البيانات بدقة معينة، ثم يتبين أن النظام لا يحقق هذه النتيجة.
2. **التأخر في التنفيذ :**مثل التأخر في معالجة طلبات المستخدمين بحذف بياناتهم أو تصحيحها، رغم الالتزام التعاقدي بذلك.
3. **التنفيذ المعيب :**كأن يقوم النظام بمعالجة البيانات بطريقة خاطئة تؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو مضللة، مما يسبب ضرراً للمستخدم.

[29] المادة ١٦٨ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

4. **الإخلال بالتزامات الحماية والأمان:** يلتزم مزود الخدمة – صراحةً أو ضمناً – بحماية بيانات المستخدمين من الاختراق أو التسريب أو الاستخدام غير المشروع. فإذا أخل بهذا الالتزام، كأن تعرضت قواعد البيانات للاختراق نتيجة ضعف التدابير الأمنية، فإنه يُسأل عقدياً عن الأضرار المترتبة على ذلك.

ثانياً ـ طبيعة الالتزام:

من المسائل الدقيقة في هذا السياق تحديد ما إذا كان التزام مزود الخدمة هو التزام بتحقيق نتيجة أم التزام ببذل عناية، إذ يترتب على ذلك اختلاف في عبء الإثبات:

- **الالتزام بتحقيق نتيجة:** يكفي المدعي (المستخدم) إثبات عدم تحقق النتيجة المتفق عليها، ويقع على المدين (مزود الخدمة) عبء إثبات السبب الأجنبي لإعفاء نفسه من المسؤولية.
- **الالتزام ببذل عناية:** يجب على المدعي إثبات أن المدين لم يبذل العناية اللازمة (أي أنه أخطأ)، وهو أمر أصعب من الناحية العملية [30]

ويذهب الرأي الراجح في الفقه الحديث إلى أن التزام مزود خدمة الذكاء الاصطناعي يختلف بحسب طبيعة الخدمة:

1. **الالتزام بحماية البيانات من الاختراق والتسريب:** يُعد التزاماً بتحقيق نتيجة، لأن المستخدم يتوقع بشكل مشروع أن تظل بياناته آمنة ومحمية. فإذا تم اختراق النظام أو تسريب البيانات، افترض الإخلال بالالتزام، ما لم يثبت مزود الخدمة السبب الأجنبي [31]
2. **الالتزام بدقة النتائج:** إذا كان النظام يقدم توصيات أو قرارات بناءً على تحليل البيانات (مثل أنظمة التشخيص الطبي أو التقييم الائتماني)، فإن طبيعة الالتزام تعتمد على صياغة العقد. فإذا وعد مزود الخدمة بدقة محددة (مثل "دقة تصل إلى 95%")، فهو التزام بنتيجة. أما إذا اكتفى بالوعد ببذل أفضل الجهود، فهو التزام بعناية.
3. **الالتزام بالشفافية والإفصاح:** يلتزم مزود الخدمة بإعلام المستخدم بطريقة واضحة ومفهومة عن كيفية معالجة بياناته، والأغراض المستخدمة فيها، والجهات التي قد تُشارك معها. وهذا التزام بتحقيق نتيجة، إذ يجب أن يكون الإفصاح فعلياً وكافياً [32]

ثالثاً ـ الشروط التعسفية والإعفاء من المسؤولية:

كما أشرنا سابقاً، تتضمن معظم عقود خدمات الذكاء الاصطناعي شروطاً تحد من مسؤولية مزود الخدمة أو تعفيه منها كلياً. ومن أمثلة هذه الشروط:

---

[30] د. عبد الرزاق السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام*، المجلد الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، صـ 649 – 652.

[31] European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), *Guidelines on Security Measures for Cloud and AI Services*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021, p. 27.

[32] European Commission, *Ethics Guidelines for Trustworthy AI*, High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, Brussels, 2019, pp. 14–16.

- "لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الخدمة."
- "يقتصر التعويض في حالة الإخلال على استرداد رسوم الاشتراك فقط."
- "لا تضمن الشركة دقة النتائج أو خلو الخدمة من الأخطاء" [33]

وتثير هذه الشروط تساؤلاً جوهرياً: هل يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية العقدية أو تحديدها في عقود خدمات الذكاء الاصطناعي؟

في القانون المدني العراقي، تنص المادة (170) على أن: "لا يجوز الاتفاق على عدم المسؤولية عن الضرر الناشئ من الغش أو عن الخطأ الجسيم."

وعليه، فإن أي شرط يعفي مزود الخدمة من المسؤولية عن الغش أو الخطأ الجسيم يُعد باطلاً. والغش يشمل التعمد في الإضرار أو إخفاء المعلومات الجوهرية، أما الخطأ الجسيم فهو "الخطأ الذي لا يرتكبه أقل الناس حرصاً"، مثل عدم اتخاذ أدنى تدابير الحماية الأمنية للبيانات.

ومع ذلك، تظل هذه القاعدة محدودة الفعالية في الواقع العملي، لأسباب منها:

1. **صعوبة إثبات الخطأ الجسيم :**قد يصعب على المستخدم إثبات أن الإهمال الذي وقع من مزود الخدمة يرقى إلى مستوى "الخطأ الجسيم"، لا سيما في المسائل التقنية المعقدة.
2. **عدم وعي المستخدمين بحقوقهم :**كثير من المستخدمين لا يقرأون شروط الاستخدام أصلاً، أو لا يفهمون مضمونها القانوني، مما يجعلهم غير قادرين على المطالبة بحقوقهم.
3. **عدم التوازن في القوة التفاوضية :**نظراً لطبيعة هذه العقود الإذعانية، لا يملك المستخدم أي خيار سوى القبول بالشروط أو الامتناع عن استخدام الخدمة كلياً [34]

لذلك، تتجه التشريعات الحديثة إلى تعزيز الحماية القانونية للمستخدمين من خلال:

- **اعتبار شروط الإعفاء من المسؤولية باطلة بطلاناً مطلقاً** في عقود الاستهلاك، كما فعلت اللائحة الأوروبية لحماية البيانات.(GDPR)
- **فرض التزام قانوني بالشفافية والإفصاح الواضح** عن شروط المسؤولية وحدودها.
- **تطبيق نظرية "تفسير الشك لمصلحة المذعن "**في حالة غموض الشروط التعاقدية [35]

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية عن الأضرار الواقعة على الغير

[33] OECD, *Contractual Practices and Consumer Protection in the Digital Economy*, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 2022, pp. 33–35.
[34] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Digital Economy Report 2021 – Cross-border Data Flows and Development: For Whom the Data Flow*, Geneva, 2021, pp. 142–144.
[35] European Parliament and Council, *General Data Protection Regulation (GDPR)*, Regulation (EU) 2016/679, Official Journal of the European Union, 27 April 2016, Articles 7, 12, and Recital 42.

إلى جانب المسؤولية العقدية، قد تقوم المسؤولية التقصيرية لمزود خدمة الذكاء الاصطناعي عن الأضرار التي تلحق بالغير، أي بمن ليس طرفاً في العقد. وتُنظم هذه المسؤولية في القانون المدني العراقي في المواد (186-232).

أولاً ـ الأساس القانوني للمسؤولية التقصيرية:

تنص المادة (186) من القانون المدني العراقي على أن: "كل تعدٍّ يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذُكر في المواد السابقة يستوجب التعويض".

وهذا النص يرسي القاعدة العامة للمسؤولية التقصيرية، والتي تقوم على ثلاثة أركان: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية. وسنتناول هذه الأركان بالتفصيل في المطلب الثاني.

ثانياً ـ حالات المسؤولية التقصيرية في سياق الذكاء الاصطناعي:

يمكن إجمال أهم الحالات التي تقوم فيها المسؤولية التقصيرية لمزود خدمة الذكاء الاصطناعي في الآتي:

1. **تسريب البيانات الشخصية للغير :**عندما يتسبب نظام الذكاء الاصطناعي في تسريب بيانات أشخاص لم يستخدموا الخدمة مباشرة، ولكن تم جمع بياناتهم من مصادر أخرى أو من خلال تفاعلهم غير المباشر مع النظام [36]
2. **القرارات التمييزية :**عندما يتخذ النظام قرارات تمييزية (بناءً على العرق، الجنس، الدين، إلخ) تضر بفئة معينة من المجتمع، حتى وإن لم يكن هؤلاء الأشخاص مستخدمين مباشرين للخدمة. مثال ذلك: نظام توظيف يعتمد على الذكاء الاصطناعي يرفض بشكل منهجي طلبات النساء أو الأقليات، بسبب تحيزات في بيانات التدريب.
3. **الأضرار الاقتصادية العامة :**كأن يتسبب نظام تداول آلي في انهيار سوق مالية، أو يؤدي نظام توصيات إعلانية إلى نشر معلومات مضللة تضر بشركة منافسة.
4. **الأضرار النفسية والمعنوية :**مثل انتهاك الخصوصية أو المساس بالسمعة نتيجة نشر معلومات خاطئة أو حميمة عن شخص ما [37]

ثالثاً ـ المسؤولية عن فعل الغير أو عن الأشياء:

إلى جانب المسؤولية عن الفعل الشخصي (المواد 186-204)، ينظم القانون المدني العراقي حالات خاصة للمسؤولية، قد يكون بعضها قابلاً للتطبيق على حالات الذكاء الاصطناعي:

---

[36] European Data Protection Board (EDPB), *Guidelines 07/2020 on the Concepts of Controller and Processor in the GDPR*, Brussels, 2020, p. 18.

[37] European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), *Getting the Future Right – Artificial Intelligence and Fundamental Rights*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020, pp. 35–39.

1. **المسؤولية عن فعل التابع (المادة 220):** تنص على أن "يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها". وقد يُثار التساؤل: هل يمكن اعتبار نظام الذكاء الاصطناعي "تابعاً" لمزود الخدمة؟

الرأي الراجح أن هذا النص لا ينطبق حرفياً، لأن التابع يفترض أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، ولا ينطبق على الآلات. إلا أن بعض الفقه يرى إمكانية القياس أو تطبيق المبدأ العام الذي يقوم عليه النص، وهو "تحمّل من يستفيد من نشاط معين تبعة المخاطر الناجمة عنه" [38]

2. **المسؤولية عن حراسة الأشياء (المادة 231 :**(تنص على أن "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة... يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه."

وهذا النص أقرب إلى التطبيق على أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن القول إن هذه الأنظمة هي "أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة"، نظراً لقدرتها على إحداث أضرار جسيمة إذا لم تُدار بشكل صحيح. وبموجب هذا النص، يكون مزود الخدمة (بصفته حارساً للنظام) مسؤولاً عن الأضرار التي يحدثها النظام، ما لم يثبت السبب الأجنبي.

إلا أن تطبيق هذا النص يثير إشكالية "الحراسة"، إذ تشترط المادة (231) أن تكون الأشياء تحت "سلطة فعلية" للحارس. وهنا يثور التساؤل: هل يملك مزود الخدمة سلطة فعلية على نظام الذكاء الاصطناعي الذي يتعلم ويتطور ذاتياً، وقد يتصرف بطرق لم يتوقعها المطور؟

يذهب رأي في الفقه الحديث إلى أن "الحراسة" في سياق الذكاء الاصطناعي يجب أن تُفسر بمعنى واسع، تشمل السيطرة على تصميم النظام، واختيار بيانات التدريب، وتحديد نطاق عمله، والإشراف على أدائه. فطالما أن مزود الخدمة هو من أطلق النظام في التداول، وهو المستفيد الأول من تشغيله، فإنه يُعد "حارساً" له بالمعنى القانوني، ويتحمل تبعة الأضرار الناجمة عنه، ما لم يثبت السبب الأجنبي [39]

المطلب الثاني

شروط المسؤولية وحدودها

سواء كانت المسؤولية عقدية أو تقصيرية، فإنها لا تقوم إلا بتوافر شروط معينة، وهي: الخطأ (أو الإخلال بالالتزام)، والضرر، والعلاقة السببية بينهما. وفي المقابل، توجد أسباب قد تؤدي إلى الإعفاء من المسؤولية أو تخفيفها. وهو ما سنتناوله في فرعين.

الفرع الأول: عناصر المسؤولية.

أولاً ـ الخطأ:

---

[38] د. أنور سلطان، *القانون مصدر سابق*، ص 198.
[39] د. أنور سلطان، *القانون مصدر سابق*، ص 205.

يُعرّف الخطأ في القانون المدني بأنه "الانحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي، مع إدراك الفاعل لهذا الانحراف" [40] ، وفي سياق الذكاء الاصطناعي، يثير مفهوم "الخطأ" عدة إشكاليات:

1. **صعوبة تحديد المعيار :**ما هو "السلوك المألوف" لمزود خدمة الذكاء الاصطناعي؟ هل يُقاس بمعيار "الشخص العادي" أم بمعيار "المهني المتخصص"؟

يذهب الرأي الراجح إلى أن المعيار الواجب التطبيق هو معيار "المهني اليقظ" ، أي الشـــخص المتخصـــص في مجال التقنية والذكاء الاصـــطناعي، الذي يتمتع بالكفاءة والخبرة المعتادة في هذا القطاع. فمزود خدمة الذكاء الاصطناعي ليس شخصاً عادياً، بل هو محترف يُفترض فيه الإلمام بالمعايير التقنية والقانونية والأخلاقية المعمول بها في هذا المجال [41]

2. **صور الخطأ في سياق الذكاء الاصطناعي:**

يمكن أن يتخذ الخطأ صوراً متعددة، منها:

أ- الخطأ في التصـــميم :عندما يكون النظام مصـــمماً بطريقة معيبة منذ البداية، كأن تحتوي الخوارزميات على أخطاء منطقية أو تحيزات مبرمجة، أو أن يفتقر النظام إلى آليات الحماية الضرورية للبيانات [42]

ب- الخطأ في اختيار بيانات التدريب :إذ أن جودة أداء نظام الذكاء الاصـــطناعي تعتمد بشـــكل حاســـم على جودة البيانات المستخدمة في تدريبه. فإذا كانت البيانات غير دقيقة، أو متحيزة، أو غير كافية، فإن النظام سيتعلم أنماطاً خاطئة وسيتخذ قرارات معيبة. ويُسأل مزود الخدمة عن إهماله في اختيار البيانات المناسبة أو في فحصها وتنقيتها [43]

ج- الخطأ في الاختبار والتحقق :قبل إطلاق النظام للاســـتخدام العام، يجب على مزود الخدمة إجراء اختبارات كافية للتأكد من ســلامته وأمانه. فإذا أطلق النظام دون اختبارات كافية، أو تجاهل النتائج الســلبية للاختبارات، فإنه يُعد مرتكباً لخطأ يستوجب المسؤولية.

د- الخطأ في الصـــيانة والتحديث :لا تنتهي مســؤولية مزود الخدمة بمجرد إطلاق النظام، بل يجب عليه مواصـــلة الإشراف عليه وتحديثه لمعالجة الثغرات الأمنية والأخطاء التي تظهر أثناء التشغيل. فالإهمال في الصيانة يُشكل خطأً موجباً للمسؤولية [44]

---

[40] د. عبد الرزاق السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، صـ 709.

[41] European Commission, *Liability for Artificial Intelligence and Other Emerging Digital Technologies – Report from the Expert Group on Liability and New Technologies*, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019, p. 32.

[42] European Commission, Liability for Artificial Intelligence and Other Emerging Digital Technologies, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019, p. 41.

[43] European Commission, *Ethics Guidelines for Trustworthy AI*, High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, Brussels, 2019, pp. 17–18.

[44] European Commission, *White Paper on Artificial Intelligence – A European Approach to Excellence and Trust*, Brussels, 2020, pp. 15–17.

هـ- الخطأ في الإفصاح والشفافية :عدم إعلام المستخدمين بطريقة واضحة عن كيفية عمل النظام، والبيانات التي يجمعها، والأغراض المستخدمة فيها، يُشكل إخلالاً بواجب الإفصاح، وهو خطأ قائم بذاته.

و- الخطأ في الإشـــراف والمراقبة :حتى بعد إطلاق النظام، يظل مزود الخدمة ملزماً بمراقبة أدائه والتدخل عند ظهور مشاكل. فإذا علم بوجود خلل في النظام يسبب أضراراً ولم يتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، فإنه يُسأل عن إهماله [45]

3. **الخطأ المفترض والمسؤولية الموضوعية:**

نظراً لصـــعوبة إثبات الخطأ في ســـياق الذكاء الاصـــطناعي، تتجه بعض التشـــريعات الحديثة إلى تبني نظام "المسؤولية الموضوعية أو "الخطأ المفترض، حيث يُفترض خطأ مزود الخدمة بمجرد وقوع الضرر، ويقع على عاتقه إثبات عدم الخطأ أو السبب الأجنبي [46]

وقد أخذت بهذا المبدأ – جزئياً – لائحة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصـــطناعي، التي تصـــنف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى فئات حسب درجة المخاطر، وتفرض مسؤولية مشددة على أنظمة "المخاطر العالية(High-Risk AI Systems) "، مثل تلك المستخدمة في التوظيف، والائتمان، وإنفاذ القانون، والرعاية الصحية [47]

ثانياً - الضرر:

الضرر هو الركن الثاني للمسؤولية المدنية، ولا تقوم المسؤولية بدونه حتى لو توافر الخطأ. ويُعرّف الضرر بأنه "الأذى الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه أو في مصلحة مشروعة له" [48]

وفي سياق معالجة البيانات بالذكاء الاصطناعي، يمكن أن يتخذ الضرر صوراً متعددة:

١- الضرر المادي:

ويشمل الخسائر المالية المباشرة، مثل:

- **الأضـــرار الاقتصـــادية :**كأن يُحرم شـــخص من فرصـــة عمل أو قرض بســـبب قرار خاطئ اتخذه نظام ذكاء اصطناعي بناءً على بيانات غير دقيقة أو متحيزة.

---

45 OECD, *Recommendation of the Council on Artificial Intelligence*, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 2019, pp. 10–12.

46 European Parliament, *Directive on Liability for Artificial Intelligence (AI Liability Directive)*, Proposal COM(2022) 496 final, Brussels, 28 September 2022, Articles 4–6.

47 تُعرّف المادة 6 من اللائحة مفهوم نظام الذكاء الاصطناعي ذي المخاطر العالية بأنه النظام الذي يستوفِي أحد المعاملتين التاليتين:

1. أن يكون النظام مقترناً بمنتج يخضع لتشريع الاتحاد الأوروبي الموحد (Union harmonisation legislation) ويتطلب تدخل تقييم طرف ثالث قبل تداوله .
2. أن يرد ضمن قائمة الأنظمة المدرجة في الملحق III (Annex III) التي حُدّدت مسبقاً على أنها تشكّل مخاطر كبيرة من حيث الحقوق الأساسية أو الصحة أو السلامة .

من المجالات التي تُصنّف ضمن "المخاطر العالية" وفقاً للملحق III: التوظيف والمزيد من استخدامات الذكاء الاصطناعي في التوظيف، التقييم الائتماني، البُنى التحتية الحيوية، إنفاذ القانون، الإدارة القضائية، التعليم، الهجرة وغيرها.

48 د. عبد الرزاق السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، صـ 719.

- **تكاليف إصلاح الأضرار :**مثل نفقات استعادة الهوية بعد سرقتها، أو تكاليف الحماية الائتمانية بعد تسريب بيانات بطاقة الائتمان.
- **الخسائر التجارية :**كأن يتسبب تسريب بيانات تجارية سرية في خسائر فادحة لشركة ما [49]

٢-الضرر المعنوي:

ويشمل الآلام النفسية والمعاناة العاطفية الناجمة عن:

- **انتهاك الخصوصية :**مجرد الاطلاع غير المشروع على البيانات الشخصية أو الحميمة يُشكل ضرراً معنوياً، حتى لو لم ينجم عنه خسارة مادية مباشرة.
- **المساس بالسمعة :**كأن ينشر نظام ذكاء اصطناعي معلومات خاطئة أو مضللة عن شخص ما تضر بسمعته الاجتماعية أو المهنية.
- **القلق والتوتر :**الناجم عن الخوف من إساءة استخدام البيانات المسربة أو المخترقة [50]

وقد أقر القانون المدني العراقي في المادة (205) إمكانية التعويض عن الضرر المعنوي، حيث نصت على: "يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً، فكل تعدٍّ على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولاً عن التعويض" [51]

٣- الضرر الجماعي:

في بعض الحالات، قد يؤثر نظام الذكاء الاصطناعي على مجموعة كبيرة من الأشخاص، كما في حالات التمييز المنهجي ضد فئة معينة، أو تسريب بيانات ملايين المستخدمين. وهنا تثور إشكالية "الدعاوى الجماعية "، التي لم ينظمها القانون العراقي بشكل واضح، مما يُصعب على المتضررين المطالبة بحقوقهم.

وقد أخذت بعض التشريعات المقارنة بنظام الدعاوى الجماعية، مثل القانون الفرنسي والقانون الأمريكي، حيث يمكن لجمعية أو مجموعة من المتضررين رفع دعوى واحدة نيابة عن جميع المتأثرين، مما يوفر الوقت والجهد ويعزز فرص الحصول على تعويض عادل [52]

شروط الضرر القابل للتعويض: لكي يكون الضرر قابلاً للتعويض، يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

1. أن يكون الضرر محققا: أي واقعاً فعلاً أو محقق الوقوع في المستقبل، فلا يُعوّض عن الضرر الاحتمالي البحت.

---

[49] European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), *Getting the Future Right – Artificial Intelligence and Fundamental Rights*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020, pp. 40–42.

[50] European Data Protection Board (EDPB), *Guidelines 01/2021 on Examples Regarding Data Breach Notification*, Brussels, 2021, pp. 9–10.

[51] المادة (٢٠٥) من قانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951/

[52] OECD, *Consumer Policy and the Law: Collective Redress Mechanisms in the Digital Age*, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, 2021, pp. 21–23.

2. أن يكون الضرر مباشراً: أي أن يكون نتيجة طبيعية للخطأ، دون تدخل عوامل أجنبية.
3. أن يمس الضرر حقاً أو مصلحة مشروعة: فلا تعويض عن الإضرار بمصلحة غير مشروعة [53]

ثالثاً ـ العلاقة السببية:

العلاقة السببية هي الرابط الذي يصل بين الخطأ والضرر، بحيث يكون الضرر نتيجة طبيعية ومباشرة للخطأ. وتُعد العلاقة السببية من أدق العناصر وأكثرها إثارة للجدل في المسؤولية المدنية عموماً، وفي سياق الذكاء الاصطناعي خصوصاً [54]

١ـ صعوبة إثبات العلاقة السببية في سياق الذكاء الاصطناعي:

كما أشرنا سابقاً، تعمل العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة معقدة يصعب تفسيرها (ظاهرة "الصندوق الأسود")، مما يجعل من المتعذر على المتضرر إثبات أن الضرر نشأ عن خلل محدد في النظام. فقد يكون الضرر ناتجاً عن:

1. خطأ في الكود البرمجي (من مسؤولية المطور).
2. بيانات تدريب متحيزة أو خاطئة (من مسؤولية مزود البيانات).
3. استخدام خاطئ من قبل المستخدم.
4. عوامل خارجية (مثل الاختراق من جهة ثالثة). [55]

وفي ظل هذا التعقيد، يصعب على المتضرر – الذي لا يملك الخبرة التقنية – تحديد السبب الحقيقي للضرر.

الفرع الثاني: أسباب الإعفاء من المسؤولية في ظل المخاطر التقنية

حتى مع توافر أركان المسؤولية الثلاثة (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية)، قد توجد أسباب تؤدي إلى إعفاء مزود الخدمة من المسؤولية كلياً أو جزئياً. وهذه الأسباب منصوص عليها في القانون المدني العراقي، وتشمل بصفة خاصة "السبب الأجنبي" الذي يتفرع إلى: القوة القاهرة، والحادث الفجائي، وخطأ المتضرر، وفعل الغير.

أولاً ـ القوة القاهرة والحادث الفجائي:

تنص المادة (211) من القانون المدني العراقي على أن: "القوة القاهرة والحادث الفجائي هما حادث لا يمكن توقعه ودفعه". ولكي يشكل الحادث قوة قاهرة أو حادثاً فجائياً، يجب أن يتوافر فيه شرطان:

1. **عدم إمكانية التوقع:** أي أن يكون الحادث غير متوقع الوقوع بالنسبة لشخص يقظ في نفس الظروف.
2. **عدم إمكانية الدفع:** أي استحالة دفع الحادث أو تجنب نتائجه حتى مع بذل أقصى جهد معقول [56]

---

[53] د. عبد المنعم البدوي، المسؤولية المدنية في ضوء القضاء المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 152 – 155.

[54] د. *أحمد عبد الكريم سلامة*، نظرية السببية في المسؤولية المدنية – دراسة مقارنة *دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، صـ 91 – 94*.

[55] Philip Hacker et al., "Explainable AI under Contract and Tort Law: Legal Incentives and Technical Challenges", Artificial Intelligence and Law, Vol. 28, No. 4, December 2020, pp. 415–439.

[56] المادة (٢١١) من قانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

وفي سياق الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تُطرح عدة حالات قد تُعد من قبيل القوة القاهرة:

١-الهجمات الإلكترونية المتقدمة:

إذا تعرض نظام الذكاء الاصـــطناعي لهجوم إلكتروني متطور (مثل هجمات يوم الصـــفر) لم يكن بوســـع مزود الخدمة توقعه أو دفعه رغم اتخاذه جميع تدابير الأمن الســيبراني المعتادة في القطاع، فقد يُعد ذلك قوة قاهرة معفية من المسؤولية [57]

غير أن الفقه الحديث يتشدد في تطبيق هذا الاستثناء، إذ يرى أن مزود الخدمة، بصفته محترفاً في المجال التقني، يُفترض فيه توقع احتمالية وقوع اختراقات وهجمات إلكترونية، وأن يتخذ التدابير الوقائية الكافية، بما في ذلك وضع خطط للاستجابة للحوادث وأنظمة النسخ الاحتياطي والاسترداد. ولا يُعفى من المسؤولية إلا إذا أثبت أن الهجوم كان استثنائياً بطبيعته، وأنه اتخذ كافة التدابير المعقولة ولم يكن بوسعه دفعه [58]

٢-التطور غير المتوقع للنظام:

نظراً لخاصية "التعلم الذاتي" في أنظمة الذكاء الاصطناعي، قد يتطور سلوك النظام بطريقة لم يتوقعها مطوروه أو مزود الخدمة، مما يؤدي إلى أضرار. فهل يُعد هذا التطور غير المتوقع قوة قاهرة؟

يذهب رأي في الفقه إلى أن التطور غير المتوقع للنظام لا يُعد قوة قاهرة، لأن مزود الخدمة هو من اختار إطلاق نظام قادر على التعلم الذاتي، وبالتالي يتحمل تبعة هذا الاختيار. فالقدرة على التعلم الذاتي ليست حادثاً خارجياً عن إرادة مزود الخدمة، بل هي خاصية متأصلة في النظام نفسه. ويُشبه بعض الفقهاء هذا بمسؤولية مالك الحيوان الخطر، الذي يظل مسؤولاً عن الأضرار التي يحدثها الحيوان حتى لو كان سلوكه غير متوقع [59]

ومع ذلك، يرى رأي آخر أن ثمة حاجة إلى التمييز بين مســـتويات مختلفة من "عدم القدرة على التوقع". فإذا كان التطور في ســـلوك النظام يقع ضـــمن النطاق المعقول للاحتمالات التي كان يجب على مزود الخدمة أخذها في الاعتبار، فإنه يُســأل عن الأضــرار. أما إذا كان التطور اســتثنائياً تماماً ويخرج عن كل التوقعات المعقولة، بحيث يمثل "قفزة نوعية" غير مسبوقة في سلوك النظام، فقد يُعد ذلك قوة قاهرة [60]

٣- الكوارث الطبيعية:

---

[57] European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), *Threat Landscape 2022 – Insights into the Cybersecurity Threat Environment*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2022, pp. 56–59.

[58] د. خالد عبد الله البلوشي، *المسؤولية العقدية في التعاملات الإلكترونية – دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 215 – 217..

[59] د. أنور سلطان، *القانون*، مصدر سابق، ص 223 – 225.

[60] د. محمود السعدي، *المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، صـ 201 – 203.

إذا تسـبب زلزال أو فيضـان أو حريق في تدمير مراكز البيانات وفقدان المعلومات، فقد يُعد ذلك قوة قاهرة معفية من المسؤولية، شريطة أن يثبت مزود الخدمة أنه اتخذ التدابير المعقولة للوقاية من مثل هذه الأحداث (مثل التوزيع الجغرافي لمراكز البيانات، وأنظمة النسخ الاحتياطي المتعددة) [61].

ثانياً ـ خطأ المتضرر:

تنص المادة (215) من القانون المدني العراقي على أن: "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المتضـرر أو خطأ من الغير، كان غير ملزم بالتعويض، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك" [62]

وفي سياق الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يتخذ خطأ المتضرر صوراً متعددة:

١ـسوء الاستخدام:

إذا اسـتخدم المسـتخدم النظام بطريقة مخالفة للتعليمات الواضـحة المقدمة من مزود الخدمة، مما أدى إلى وقوع الضرر، فإن ذلك يُعد خطأً من جانبه قد يعفي مزود الخدمة من المسؤولية أو يخففها.

مثال: إذا نصـت شـروط الاسـتخدام صـراحةً على عدم اسـتخدام النظام لاتخاذ قرارات طبية حرجة دون إشـراف طبي، ومع ذلك اعتمد المستخدم كلياً على توصيات النظام، فإنه يتحمل جزءاً من المسؤولية عن الضرر الناتج [63]

٢ـالإهمال في حماية البيانات:

إذا تسببت ممارسات المستخدم المهملة (مثل استخدام كلمات مرور ضعيفة، أو مشاركة بيانات الدخول مع الغير، أو النقر على روابط مشبوهة) في تسريب بياناته، فقد يُعد ذلك خطأً مشتركاً يقلل من مسؤولية مزود الخدمة [64].

٣ـعدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

إذا أخطر مزود الخدمة المسـتخدم بوجود ثغرة أمنية وطلب منه تحديث النظام أو تغيير كلمة المرور، وأهمل المستخدم ذلك، فتعرضت بياناته للاختراق، فإنه يتحمل جزءاً من المسؤولية [65].

ومع ذلك، يجب التنبيه إلى أن مجرد "عدم قراءة شروط الاستخدام" أو "عدم الإلمام بالتفاصيل التقنية" لا يُعد خطأً من المستخدم، لا سيما إذا كانت هذه الشروط طويلة ومعقدة وغير واضحة. فمزود الخدمة ملزم بتقديم المعلومات بطريقة مفهومة للمستخدم العادي، وفقاً لمبدأ "الشفافية" المعمول به في تشريعات حماية البيانات الحديثة [66]

---

61 د. عبد المنعم البدوي، *المسؤولية المدنية في ضوء القضاء المقارن*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، صـ 289 – 291.

62 المادة (٢١٥) من قانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

63 د. محمد عبد الحليم عمر، *المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمات الإلكترونية – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، صـ 177 – 179.

64 European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), *Guidelines on Security Measures for Operators of Digital Services*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2018, pp. 31–33.

65 د. خالد عبد الله البلوشي، *المسؤولية*، *مصدر سابق*، ص 221 – 223.

66 European Data Prtection Board (EDPB), *Guidelines 05/2020 on Consent under Regulation 2016/679 (GDPR)*, Brussels, 2020, pp. 8–10.

ثالثاً ـ فعل الغير:

إذا كان الضرر ناتجاً بالكامل عن فعل شخص ثالث (مثل قرصان إلكتروني)، ولم يكن لمزود الخدمة أي دور في وقوعه، ولم يكن بوسعه توقعه أو دفعه، فإنه يُعفى من المسؤولية، وتنتقل المسؤولية إلى الشخص الثالث [67] غير أن هذا الإعفاء لا يتحقق إلا إذا أثبت مزود الخدمة أنه اتخذ جميع التدابير الأمنية المعقولة، وأن الاختراق أو التدخل من الغير كان استثنائياً بحيث لم يكن بوسعه دفعه. أما إذا كان الاختراق ممكناً بسبب ضعف التدابير الأمنية لدى مزود الخدمة، فإن ذلك يُعد خطأً مشتركاً، ويظل مزود الخدمة مسؤولاً مسؤولية كاملة أو جزئية [68]

رابعاً ـ قبول المخاطر:

في بعض الحالات، قد يُثار دفع "قبول المخاطر"، بمعنى أن المستخدم كان على علم بالمخاطر المحتملة لاستخدام النظام، وقبل تحملها بإرادته. ومع ذلك، فإن هذا الدفع لا يُقبل في التشريعات الحديثة لحماية البيانات إلا في نطاق ضيق جداً، ولا يُعفي مزود الخدمة من مسؤوليته عن الأضرار الناجمة عن إهماله أو خطئه الجسيم [69] .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التحليلية في موضوع المسؤولية المدنية لمزود خدمة الذكاء الاصطناعي عن الأضرار الناشئة عن معالجة البيانات، نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. أن القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي، رغم مرونتها النسبية، تعاني من قصور في استيعاب الخصائص الفريدة للذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بالاستقلالية الذاتية، والتعلم المستمر، وظاهرة "الصندوق الأسود."
2. إن دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي تتضمن تدخل أطراف متعددة (مطور، مزود بيانات، مزود خدمة، مستخدم)، مما يُعقد مسألة تحديد المسؤول الحقيقي عن الضرر، ويتطلب تطوير نظرية "المسؤولية المتسلسلة" أو "التضامنية" بين هؤلاء الأطراف.
3. يواجه المتضرر صعوبات جمة في إثبات العلاقة السببية بين خطأ مزود الخدمة والضرر الذي لحق به، نظراً للطبيعة التقنية المعقدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي. وهذا يستدعي تطوير آليات إجرائية تخفف من عبء الإثبات على المتضرر، مثل قلب عبء الإثبات أو الاستعانة الإلزامية بالخبرة الفنية.
4. لا يوجد في العراق حتى تاريخ إعداد هذا البحث تشريع خاص ينظم الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات، مما يخلق فراغاً تشريعياً يؤثر سلباً على حماية حقوق الأفراد ويخلق حالة من عدم اليقين القانوني للمشغلين والمستثمرين على حد سواء.

---

[67] د. عبد المنعم البدوي، *المسؤولية المدنية في ضوء القضاء المقارن*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، صـ 301 – 303.

[68] د. *أحمد عبد الكريم سلامة*، المسؤولية، مصدر سابق، *ص 167 – 169*.

[69] European Data Protection Board (EDPB), *Guidelines 05/2021 on the Interplay between the ePrivacy Directive and the GDPR*, Brussels, 2021, pp. 24–26.

5. تُبرم معظم عقود خدمات الذكاء الاصطناعي بصيغة عقود إذعان تتضمن شروطاً تعسفية تحد من مسؤولية مزود الخدمة أو تعفيه منها، مما يُضعف الحماية القانونية للمستخدمين، لا سيما في ظل ضعف الوعي القانوني والتقني لدى المستخدم العادي.
6. أظهرت الدراسة المقارنة أن التشريعات الأوروبية والفرنسية قد قطعت شوطاً كبيراً في تنظيم الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات، من خلال إصدار لوائح شاملة مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)ولائحة الذكاء الاصطناعي(EU AI Act) ، والتي توفر حماية متقدمة للأفراد دون إعاقة الابتكار التقني.
7. تشديد المسؤولية في حالات معينة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأنظمة ذكاء اصطناعي "عالية المخاطر" (مثل تلك المستخدمة في الرعاية الصحية، أو إنفاذ القانون، أو الائتمان)، يتعين تطبيق نظام "المسؤولية الموضوعية" أو "المسؤولية المفترضة"، حيث يُفترض خطأ مزود الخدمة بمجرد وقوع الضرر، ويقع عليه عبء إثبات السبب الأجنبي.
8. تعد الشفافية في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، والقدرة على تفسير قراراتها، وتوثيق عمليات التطوير والاختبار، من العوامل الحاسمة في تحقيق المساءلة القانونية الفعالة، وفي تمكين المتضررين من إثبات حقوقهم.
9. ان معظم خدمات الذكاء الاصطناعي تعمل عبر الإنترنت وتُعالج البيانات في سحابات موزعة عالمياً، فإن مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي تُشكل تحدياً إضافياً يتطلب تعاوناً دولياً وتنسيقاً تشريعياً.
10. الحاجة إلى التوازن، يجب أن يوازن أي إطار قانوني بين حماية حقوق الأفراد (لا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات) وبين تشجيع الابتكار التقني والاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ أن الإفراط في القيود قد يعيق التطور التقني، بينما التساهل المفرط يعرض حقوق الأفراد للخطر.

ثانياً: التوصيات

1. إصدار تشريع وطني شامل للذكاء الاصطناعي، على غرار اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي (EU AI Act)، يتضمن تصنيف الأنظمة حسب درجة المخاطر، وتحديد المسؤوليات القانونية، ووضع معايير للشفافية والأمن السيبراني وجودة البيانات.
2. تعديل نصوص القانون المدني العراقي، بإضافة نصوص خاصة بمسؤولية "حارس النظام الذكي"، وقلب عبء الإثبات في حالات معينة، وتشديد القيود على الشروط التعسفية في عقود خدمات الذكاء الاصطناعي، وتنظيم نظام الدعاوى الجماعية.
3. سن قانون خاص لحماية البيانات الشخصية، يحدد المفاهيم والمبادئ الأساسية لمعالجة البيانات، ويكفل حقوق الأفراد في الوصول، والتصحيح، والحذف، والاعتراض، مع فرض عقوبات رادعة وتعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية.

4. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم شؤون الذكاء الاصطناعي، تتولى الترخيص، ومراقبة الامتثال، والتحقيق في الانتهاكات، وتطبيق العقوبات اللازمة.
5. تعزيز دور القضاء الوطني بإنشاء دوائر متخصصة في المنازعات الرقمية، والاستعانة الإلزامية بالخبرة الفنية، واعتماد مبدأ التفسير الغائي للنصوص بما يحقق العدالة وحماية المتضررين.
6. ضمان الشفافية والمساءلة القانونية في الأنظمة الذكية عبر فرض التزامات الإفصاح والتوثيق، وتطوير أنظمة قابلة للتفسير تسهل فهم آليات اتخاذ القرار الآلي.
7. رفع الوعي القانوني والتقني بإدراج مقررات في كليات القانون حول القانون الرقمي، وتنظيم دورات تدريبية للقضاة والمحامين، وحملات توعية عامة للمواطنين بحقوقهم الرقمية.
8. تشجيع الحلول التقنية المسؤولة عبر تطبيق مبدأ الخصوصية بالتصميم، وإنشاء آليات مراجعة مستقلة قبل الإطلاق التجاري للأنظمة.
9. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بانضمام العراق إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتنسيق الجهود العربية لوضع إطار قانوني موحد لتنظيم الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات.
10. تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في مجالات القانون الرقمي والذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة، وتشجيع التعاون بين كليات القانون وعلوم الحاسوب والهندسة لتحقيق فهم قانوني وتقني متكامل.

المصادر

أولاً: المراجع العربية:

1. د. أحمد عبد الكريم سلامة، *نظرية السببية في المسؤولية المدنية – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.
2. د. أنور سلطان، *القانون والتكنولوجيا الحديثة – دراسة في الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.
3. د. باسم محمد فاضل، الوسائل البديلة للتعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية. مصر، ٢٠٢٣. ص ٢٨
4. د. حسن الهداوي، *المسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي – دراسة مقارنة*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.
5. د. خالد حسن أحمد لطفي الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية و الجنائية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٥.
6. د. خالد عبد الله البلوشي، *المسؤولية العقدية في التعاملات الإلكترونية – دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

7. د. خالد محمد حسين، *حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
8. د. خالد ممدوح إبراهيم، التحول الرقمي وحماية البيانات والمعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٥.
9. د. عادل عبد العال، *الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية – دراسة في تحديات الإثبات في الأنظمة الذكية*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021.
10. د. عبد الرزاق السنهوري، *الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
11. د. عبد المنعم البدوي، *المسؤولية المدنية في ضوء القضاء المقارن*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.ك
12. د. محمد عبد الحليم عمر، *المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمات الإلكترونية – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
13. د. محمد عبد الظاهر حسين، *العقود الإلكترونية في القانون المدني – دراسة مقارنة*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018.
14. د. محمود السعدي، *المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

ثانياً: القوانين:

1. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

ثالثاً: الوثائق والتشريعات الأوروبية والدولية:

1. European Commission, Proposal for a Regulation Laying Down Harmonised Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act), Brussels, 2021.
2. European Parliament, Directive on Liability for Artificial Intelligence (AI Liability Directive), COM(2022) 496 final, Brussels, 28 September 2022.
3. European Parliament and Council, General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679, Official Journal of the European Union, 27 April 2016.
4. European Commission, White Paper on Artificial Intelligence – A European Approach to Excellence and Trust, Brussels, 2020.
5. European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, Brussels, 2019.
6. European Commission, Liability for Artificial Intelligence and Other Emerging Digital Technologies – Report from the Expert Group on Liability and New Technologies, Luxembourg, 2019.

7. European Data Protection Board (EDPB), Guidelines 01/2021 on Examples Regarding Data Breach Notification, Brussels, 2021.
8. European Data Protection Board (EDPB), Guidelines 05/2020 on Consent under Regulation 2016/679 (GDPR), Brussels, 2020.
9. European Data Protection Board (EDPB), Guidelines 05/2021 on the Interplay between the ePrivacy Directive and the GDPR, Brussels, 2021.
10. European Data Protection Board (EDPB), Guidelines 07/2020 on the Concepts of Controller and Processor in the GDPR, Brussels, 2020.
11. European Union Agency for Fundamental Rights (FRA), Getting the Future Right – Artificial Intelligence and Fundamental Rights, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020.
12. European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), Guidelines on Security Measures for Cloud and AI Services, Luxembourg, 2021.
13. European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), Threat Landscape 2022 – Insights into the Cybersecurity Threat Environment, Luxembourg, 2022.

رابعاً: المنظمات الدولية:

1. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Recommendation of the Council on Artificial Intelligence, Paris, 2019.
2. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Consumer Policy and the Law: Collective Redress Mechanisms in the Digital Age, Paris, 2021.
3. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Contractual Practices and Consumer Protection in the Digital Economy, Paris, 2022.
4. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Data Protection and Privacy Legislation Worldwide, Geneva, 2021.
5. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Digital Economy Report 2021 – Cross-border Data Flows and Development: For Whom the Data Flow, Geneva, 2021.

خامساً: المراجع الأجنبية الأكاديمية:

1. Russell, S. & Norvig, P., Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed., Pearson Education, London, 2021.
2. Bishop, C. M., Pattern Recognition and Machine Learning, Springer, New York, 2006.
3. Goodfellow, I., Bengio, Y. & Courville, A., Deep Learning, MIT Press, Cambridge, 2016.
4. Philip Hacker et al., “Explainable AI under Contract and Tort Law: Legal Incentives and Technical Challenges”, Artificial Intelligence and Law, Vol. 28, No. 4, December 2020.

5. David Fernández Llorca et al., Liability Regimes in the Age of AI: A Use-Case Driven Analysis of the Burden of Proof, 2022.
6. Ian Ayres, "The Law of AI Is the Law of Risky Agents Without Intentions", The University of Chicago Law Review, 2023.
7. Müge Fazlıoğlu, "Training AI on Personal Data Scraped from the Web", International Association of Privacy Professionals (IAPP) News, August 2023.